

الأصوات اللغوية وتجاورها عند علماء التجويد، بين التقابل النظري العلمي والتطبيق الأدائي العملي.

Linguistic sounds and their juxtaposition to tadjweed scholars, Between the theoretical contrast and practical performance.

يونس زواوي، د. صالح تقايجي

¹ قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، ey.zouaoui@univ-blida2.dz

² قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، Stekabdj@yahoo.com

تاريخ النشر 2020 / 12 / 15	تاريخ القبول 2020 / 10 / 27	تاريخ الإرسال 2020 / 01 / 14
Abstract	الملخص	
The writings of advanced Tadjweed scholars were full of various sound topics, in which they addressed outputs of linguistic sounds and their qualities, and their vocal explanations, and they divided those qualities and classified it. This paper aims to highlight the duality (theoretical / application) adopted by Tadjweed scholars in their study of the characteristics of linguistic sounds in the case of individuality and composition or what is known as the "assimilation", a comparison between what they have considered in their work and what is the reality of the application and practical performance, so how do we explain through this duality the many issues that are formed, the most important of which are the claims of voice transformation?	حفلت مؤلفات علماء التجويد المتقدمين بموضوعات صوتية عديدة، عالجت فيها مخارج الأصوات اللغوية وصفاتها، وتعليقاتها الصوتية، وقسموا تلك الصفات وصنفوها. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز ثنائية (التنظير / التطبيق) التي اعتمدها علماء التجويد في دراستهم لصفات الأصوات اللغوية حال الأفراد وحال التركيب أو ما يعرف بـ"المجاورة الصوتية"، أي بين ما نظروا له في أعمالهم وما هو واقع حال التطبيق والأداء العملي؛ وعليه فكيف نفسر من خلال هذه الثنائية العديد القضايا الصوتية المشككة والتي أهمها دعاوى التحول الصوتي؟	
Keywords :Tadjweed scientists; Point of articulation; characteristic sound; sound	كلمات مفتاحية: علماء التجويد؛ مخارج الحروف؛ صفات الحروف؛ الصوت.	

المؤلف المرسل: يونس زواوي، الإيميل: iyadyacin@gmail.com

1. مقدمة:

قدّم علماء التجويد دراسات صوتية عديدة وتناولوا في مصنفاتهم جملة من القضايا الصوتية، واهتموا اهتماما بالغا بالصوت اللغوي من حيث مخرجه وصفاته، وركزوا أكثر من غيرهم - سواء أكانوا لغويين أو فلاسفة - على ما يعتري تلكم الأصوات اللغوية حال التركيب الصوتي أو ما يصطلح عليه بـ"المجاورة الصوتية"، وما يندرج تحتها من قضايا المماثلة؛ لأن هدف دراستهم كان حفظ القرآن الكريم من اللحن في الأداء وحال التلاوة.

ولم تكن موضوعاتهم ودراساتهم بدعا من الدارسين، فقد ارتكزوا على ما وصل إليه اللغويون وتجاوزوه لتلك الخصوصية المتعلقة بدراسة أحوال الصوت القرآني وقفا ووصلا، أفرادا وتركيبا، بناء على التلقي المتواتر. ثم إن هذا المنطلق في تعييدهم للدرس الصوتي جعلهم يقفون أمام ثنائية لا بد منها، وهي ثنائية التنظير أو التقعيد العلمي والتطبيق الأدائي الصوتي العملي، والتي نرى أنه من خلالها يمكننا تفسير كثير من القضايا الصوتية التي يبدو ظاهرها متناقضا، كذلك المتعلقة بتعليلاهم الصوتية في باب مجاورة الأصوات، أو تلك المتعلقة بأصوات اللغة العربية في وصفهم لها. فالمتمعن في أعمالهم النظرية يجدهم يحددون وفق الصفات ذوات الأصوات اللغوية، كما يقابلون بينها بناء على تلك الصفات ليحددوا القريب من البعيد من الأصوات، ثم نجد في دراستهم حال التطبيق والأداء القرآني خلاف التنظير في دراستهم لما يعتري الأصوات حال التركيب والمجاورة. فيقرون مثلا بأن الدال أقرب من التاء إلى الطاء تنظيرا ويقرون تطبيقا بأن التاء أشد قربا وتعاورا مع الطاء، وعلى هذا فكيف يمكننا تحليل كل ذلك وفق هاتهِ الثنائية؟

2. الأصوات اللغوية ومنهج تصنيف الصفات عند علماء التجويد:

قبل الخوض في باب الصفات عند علماء التجويد لا بد أن نشير إلى أنهم تطرقوا إلى مخارج الأصوات ثم إلى صفاتها، ونشير في عجلة إلى مذهبهم في ذلك.

1.2. مذاهب علماء التجويد في مخارج الحروف:

قسّم علماء التجويد المخارج إلى عامة وخاصة، والعامة هي: الجوف، والحلق، واللسان، والشففتان، والخيشوم¹. والخاصة تفصيل لتلك المخارج العامة، وهي: الجوف (الحروف الهوائية المدية أو ما يسمى بالصوائت الطويلة)، أقصى الحلق (ء-هـ)، وسط الحلق (ع-ح)، أدنى الحلق (غ-خ)، أقصى اللسان (ق)، أقصى اللسان أسفل من القاف (ك)، وسط اللسان (ج-ش-ي)، أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس (ض)، طرف اللسان (ل-ن-ر)، طرف اللسان وأصول الثنايا العليا (ط-د-ت)، طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا (ظ-ذ-ث)، طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى (ص-ز-س)، باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا (ف)، بين الشفتين (ب-و-م)، الخيشوم (النون المخففة والغنة).

ووقع الخلاف بين علماء التجويد في تحديد مخارج الحروف الخاصة إلى مذاهب عديدة متابعين في ذلك علماء اللغة، وسنذكر مذهبين فقط؛ لشهرتهما وفشوئهما وشهرة أصحابهما من علماء التجويد: فذهب الأكثرية وعمدتهم ابن الجزري² وجمهور المتأخرين بعده إلى عد المخارج سبعة عشر، يجعل مخرج مستقل لكل من اللام والنون والراء. وذهب الداني والشاطبي والطار³ ومن تابعهم مذهب سيبويه في أنها ستة عشر مخرجاً بإسقاط مخرج الجوف وتوزيع صوائته على مخارج الصوامت. فألف المد من مخرج الهمزة وواو المد من مخرج الواو وياء المد من مخرج الياء.

2.2. مباحث صفات الحروف عند علماء التجويد:

ويشفع دوماً علماء التجويد باب مخارج الحروف بباب الصفات، والصفات عندهم كما عرفها طاش كبري زاده بقوله: «وصفة الحرف كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج»⁴. وعرفها القاري بقوله: «عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف»⁵.

1.2.2 فائدة صفات الأصوات:

وارتأينا جرياً على منهج علماء التجويد أن نبين فائدة الصفات قبل ذكرها، وتتجلى هذه الفائدة في أمرين اثنين:

- تمييز المشترك من الأصوات اللغوية ذات المخرج الواحد كالطاء والذال والطاء، أو الظاء والذال والطاء. ويسمى هذا القسم من الصفات بالصفات المميزة أو التمييزية.
 - تحسين الأداء الصوتي وتزيين اللفظ لما تضيفه من جمالية للصوت اللغوي. ويسمى هذا القسم من الصفات بالصفات المحسنة أو ما نستخدمه بالصفات التزيينية كقلقلة المقلقل وتفخيم المفخم ونحوهما مما لا تتميز ذات الحرف بها.
- وعبر الداني عن الفائدة الأولى ضمنا بقوله: « اعلموا أن أصناف هذه الحروف التي تتميز بها بعد خروجها من مواضعها التي بينها ستة عشر صنفاً »⁶. وكذا مكى، فقال: « ولا تجد أحرفاً اتفقت في الصفات والمخرج واحد؛ لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظ واحد، فلا يفهم الخطاب منها »⁷. ثم توالى المؤلفات التي ذكرت فائدة التمييز صراحة مثل الذي نجده عند المرادي حيث يقول: « اعلم وفقك الله أن هذه الصفات المذكورة تتميز الحروف المتشاركة في المخرج ولولاها لاتحدت أصواتها ولم تتميز ذواتها »⁸. أو عند القسطلاني بقوله: « وفائدتها: تمييز الحروف المتشاركة في المخرج »⁹. أو عند طاش كبري زاده في شرحه على الجزرية: «...وتتميز بذلك الحروف المتحدة في المخرج »¹⁰.
- كما نجد أن من هؤلاء العلماء الذين جاءوا بعد مكى والداني من زاد على فائدة التمييز، مدركا ومصرّحا بأن بعض الصفات أثرا صوتيا ينفك عن التمييز لذات الحرف ويتجاوزها ليحسن فيه ويزينه، فيذكر ذلك المرادي بعد أن ذكر الفائدة الأولى فقال: « ولها فائدة أخرى وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج، فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسمان: مميز ومحسن، فسبحان من دقت في كل شيء حكمته »¹¹.
- وبيّنها الفضالي بقوله: « ولهذه الصفات فائدتان: الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج... و[الأخرى]¹²: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج »¹³.
- ونحن إذ نرى ذكرهم لفائدتى الصفات الصوتية يتبين لنا أن علماء التجويد قد حصّوا أكثر من غيرهم دراسة الصفات التزيينية، وقد غاب هذا التخصيص والاهتمام الكبير عن اللغويين أو الفلاسفة، والداعي إلى ذلك هو هدف الدراسة، فاللغويون اعتنوا بصفات الأصوات؛ لتكون وسيلة لدراسة مباحث الصرف والإدغام، أي لدراسة البنى اللغوية الصرفية، بخلاف علماء التجويد الذين اهتموا بمباحث الأصوات

وصفاتها بناء على ما وصلهم من لدن مُجدِّ B عن جبريل عليه السلام عن رب العزة جلَّت قدرته، وليحفظ الأداء الصوتي لأصوات اللفظة القرآنية من التحريف أو ما يصطلح عليه علماء التجويد بـ "اللحن"، وهو جوهر التعبد في تلاوة القرآن الكريم. يقول السنهوري: «ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده؛ هم متعبدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم، أو معذور»¹⁴.

2.2.2 صفات الأصوات عند علماء التجويد:

لقد عدَّ علماء التجويد في أعمالهم صفات عديدة للأصوات اللغوية، والملاحظ في جهودهم الأولى أنَّهم لم يكونوا يميِّزون بين الصفة من حيث هي كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج ومن حيث هي ألقاب للحروف، ولذا نجد مكي بن أبي طالب القيسي قد عدَّ من الصفات أربعة وأربعين¹⁵، واقتصر الداني على ست عشرة صفة وسماها أيضا صنفا وهي: الهمس، والجهر، والشدة، والرخاوة، والإطباق، والانفتاح، والاستعلاء، والاستفال، والمد واللين، والصفير، والتفشي، والاستطالة، والتكرير، والانحراف، والهاوي، والصفير¹⁶.

وتابع الداني في ذلك من جاء بعده " ولم يخرجوا على ما ذكره إلا في قضايا جزئية. فنجد أبا العلاء الهمداني العطار يذهب إلى أن صفات الحروف ستة عشر صفة، ويسميتها أجناس الحروف، فيذكر الصفات التي أوردها الداني، لكنه يضيف صفتين ويحذف صفتين، فأضاف: ما بين الشديد والرخو وحروف القلقة، وحذف: المفتحة والمستغلة. وإذا كان الداني قد أهمل ذكر ما بين الشديد والرخو وحروف القلقة في قوله السابق؛ فإنه تحدث عنها في أثناء الباب الذي بيَّن فيه صفات الحروف. وجعل أحمد بن أبي عمر صفات الحروف ثمانية عشرة صفة، فذكر الصفات التي ذكرها الداني وأضاف إليها صفتين هما: ما بين الشديدة والرخوة، والحروف الذائبة. وتابع ابن الطحان الداني أيضا لكنه حذف (الهاوي) وأضاف (النفخ والقلقة). وذكر ابن الجزري في مقدمته سبع عشرة صفة"¹⁷. ومجموع هذه الصفات التي ذكرها علماء التجويد جميعهم ينقسم بين صفات ذات بعد صوتي فيزيولوجي كالإطباق مثلا،

أو سمعي كالجهر والتفخيم. وأخرى تخرج من دائرة علم الأصوات وهي لا تعدو أن تكون أوصافا ونسبا أو لها اتصال بالبعد الصربي لا الصوتي كالمذلة والمصمتة والزائدة والأصلية¹⁸. ونجمل القول في أهم الصفات التي نخدم بحثنا هذا والتي ذكرها علماء التجويد وأثبتها - مع صفات آخر - ابن الجزري في أرجوزته الموسومة بـ "المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه" أو المعروفة بـ "الجزرية" وهي: الهمس، والجهر، والشدة، والرخاوة، والتوسط، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والانفتاح، والصفير، والقلقلة، والاستطالة.

الهمس والجهر:

جرى علماء التجويد في تعريفهم لصفتي الهمس والجهر مجرى إمام النحاة سيبويه، فقد "كان لرأي سيبويه في تفسير هاتين الظاهرتين سلطان قاهر على أجيال العلماء"¹⁹، والمهموس عند سيبويه: «حرفاً ضعفاً لا اعتماد في موضعهما جرباً بالنفس معهما، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبر فرداً للحرف مع جري النفس. ولو أردت ذلك فيا لجمهوره لمتقدر عليه»²⁰. وعن الجمهور يقول: «حرفاً شعباً لا اعتماد في موضعهما، ومنعاً للنفس أن يجرب معهما حتى ينقضيا لا اعتماداً عليهما ويجري الصوت»²¹. وضابط الهمس والجهر عند علماء التجويد هو الضابط نفسه الذي عند سيبويه وهو جريان النفس عند إنتاج الصوت المهموس وعدم جريانه (منع النفس) عند إنتاج الصوت المجهور، يقول الداني²²: «ومعنا المهموس: أحرفاً ضعفاً لا اعتماد في موضعهما، فجرى معهما النفس». وعن الجمهور: «ومعنا المجهورة: أحرفاً قويلاً لا اعتماد في موضعهما فمنعاً للنفس أن يجرب معهما»²³. أمّا عند المحدثين فالضابط مختلف تماماً، فالجهر عندهم اهتزاز للوترين الصوتيين والهمس عنده²⁴، أي أنّ موضع تولّد الهمس أو الجهر عند المتقدمين هو ابتداء في نقطة تولّد الصوت وموضع الاعتراض، وموضعهما عند المحدثين هو في الحنجرة دوماً. ولذا فاختلاف التعريفين سينتج عنه حتماً اختلاف في قائمة الأصوات المهموسة والمجهورة عندهما، حيث أخرج المحدثون القاف والطاء والهمزة من دائرة المجهورات، وعليه نقترح أن يصطلح على مفهوم المحدثين بمصطلح مغاير لما اصطلاح عليه في تراثنا؛ لئلا يقع اللبس، فليس من المنهج العملي إلباس مصطلح تراثي واضح له دلالاته التراثية البينة مفهوماً حديثاً له مدلول مختلف تماماً، ومحال أن يتزاحم مفهومان متباينان على مصطلح مشترك وإلا وقعت القطيعة مع التراث أو تخطيطة الأولين بغير وجه حق²⁵.

والمهموس من الأصوات عند علماء التجويد تجمعها عبارة: **فتحته شخص سكت** . والجمهور هو باقي أصوات اللغة العربية.

الشدة والرخاوة والتوسط:

ويسميه المحدثون بالانفجارية، الاحتكاكية، المائعة (المتوسطة أو البينية)، على الترتيب. والصوت الشديد عند علماء التجويد هو ما اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري فيه، والرخو خلافه²⁶. وعلى هذا فضايط الشدة والرخاوة هو جريان الصوت عند النطق بالحرف أو انحباسه، وهو نفس الضابط عند سيويه²⁷. والشديد من الأصوات تجمعها عبارة: **أجذك قطبت أو أجد قط بكت أو أجذك تطبق**. وتقوم آليه النطق بالصوت الشديد على أمور ثلاثة²⁸:

- حبس الهواء المندفع من الرئتين (النفس) بانطباق العضوين انطباقا تاما، مثل انطباق الشفتين عند النطق بصوت الباء.

- انفراج العضوين المنتجين للصوت، مثل انفراج الشفتين مع صوت الباء.

- اندفاع الهواء بعد الانفراج وهو المنتج للانفجار.

وخالف بعض المحدثين ما ذهب إليه علماء التجويد واللغة في عدهم صوت الجيم شديدا، فيرون أنه صوت مركب بين الشدة والرخاوة؛ لأن انفراج العضوين وتباعدهما يكون بطيئا، عكس الحروف الانفجارية (=الشديدة) التي ينفرج فيها العضوان بسرعة " ومعنى ذلك أن هذا الصوت العربي يجمع بين عنصر الشدة وعنصر الرخاوة؛ فهو مركب منهما ولهذا سميناه صوتا مركبا. ذلك هو صوت الجيم " ²⁹. والرخو هو الذي جرى فيه الصوت منسلا من غير اعتراض، بحيث يكون هناك ضيق في مجرى النفس في المخرج. وصفة الرخاوة نظير الشدة ومقابلها، والأصوات الرخوة عندهم ثلاثة عشر صوتا بإجماع وهي: **ث، ح، خ، ذ، ز، س، ش، ص، ض، ظ، غ، ف، هـ**.

وهناك أصوات بين الشديدة والرخوة، سماها علماء التجويد بالمتوسطة أو البينية، يقول المرعشي: « وأما التوسط بين الشدة والرخاوة فهو عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه » ³⁰. وقد وقع الخلاف فيها عند علماء التجويد، فمنهم من عدها خمسة أحرف مثل الداني وابن الجزري والمرعشي ³¹، ويجمعها

قولنا: لن عمر، أو لم نرع، ومنهم من ضم إليها حروف المد واللين (ا - و - ي) كالهمداني العطار والقرطبي³²، لتصير المتوسطة بذاك ثمانية يجمعها قولنا: لم يروعنّا، أو لم يروّعنا.

وأخرج بعض المحدثين صوت العين من التوسط وأدرجها مع الأصوات الاحتكاكية (=الرخوة) مثل أحمد مختار عمر³³، "إلا أن وضع العلماء العرب إياها بين الشديدة والرخوة وضع صحيح إذا حكمنا عليها على وفق الضابط الذي ذكره، وذلك أنها يمكن أن يجري الصوت معها عند الوقف عليها، إلا أن في ذلك مشقة وكلفة، ويمكن معرفة ذلك بنطقها في كلمة (ارجع) مثلاً ومقارنتها بصوتي الهزمة والحاء في كلمتي (أرجئ)، و(ارجع)"³⁴ فنجد الصعوبة وحبس الصوت في الوقف على الهزمة، والاحتكاك والسهولة وجري الصوت في الوقف على الحاء، وما بين حبس الهزمة وجريان الحاء يكون الوقف على العين.

الاستعلاء والاستفال والتفخيم والترقيق:

يقول الداني: «المستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: **ضغط خص قط**، الحاء والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء، سميت مستعلية؛ لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك... والمستفلة ما عدا هذه المستعلية، سميت مستفلة؛ لأن اللسان لا يعلو بها إلى جهة الحنك»³⁵.

وليس المقصود باستعلاء اللسان هو كلّ أو وسطه كما يظن بعضهم، وإنما المقصود أقصاه، وقد أمعن النظر في هذا المرعشي فقال: «والذي ظهر للفقير بعد التأمل الكثير في كلام الجاربردي أنّ المعتبر في الاستعلاء في اصطلاحهم استعلاء أقصى اللسان سواء استعلّى معه بقية اللسان أو لا، وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلّي بها إلا وسط اللسان، والكاف لا يستعلّي بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسطه فلم تعد هذه الأربعة من المستعلية وإن وجد استعلاء اللسان؛ لأن استعلاء في هذه الأربعة ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلي»³⁶. ومنتهى الاستعلاء هو الإطباق الذي سيأتي ذكره، ولذا فأشد

الحروف استعلاء وأقواها هي حروف الإطباق، وعليه فكل مطبق مستعل والعكس غير صحيح. ويترتب عن الاستعلاء تغير في حجرة الرنين مما يجعل الصوت في صورته السمعية يتباين، وينجرّ عن هذا الاستعلاء صفة "التفخيم"، ولذا نجدها ملازمة للحروف المستعلية، وصفة "الترقيق" ملازمة للحروف المستفلة إلا اللام

والراء - في بعض أحوالهما - وفي صوت الألف الممدودة لاتباعها ما قبلها. ولم يجاوز المحدثون في هذا الباب علماء التجويد ولم يأتوا بما يمكن عدّه إضافة وفائدة، غير أنّ بعضهم تحدث عن كون التفخيم ناتجا أيضا برجوع مؤخر اللسان للخلف قليلا³⁷، وهذا؛ وإن لم يذكره صراحة إلا أنه يفهم ضمنا في وصفهم، فارتفاع أقصى اللسان موجب حتما لتأخر جذره للواء.

الإطباق والانفتاح:

مفهوم الإطباق عند علماء التجويد يرتكز على انطباق جزء من اللسان على غار الحنك الأعلى، يقول الأزهري: «سميت بذلك لانطباق طائفة من اللسان على غار الحنك الأعلى عند النطق بها»³⁸. والانفتاح ضد الإطباق "وسميت منفتحة لانفتاح اللسان عند النطق بها وعدم انطباقه"³⁹. والطائفة من اللسان المقصودة عند علماء التجويد هي أقصاه مع طرفه مجتمعين، وصرح القسطلاني بذلك فقال: «والإطباق: تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند لفظها»⁴⁰. وهو معنى قول سيبويه: «

فهذه الأربعة لها موضعان للسان، وقد بيندلك بحصر الصوت»⁴¹. ولذا يأخذ اللسان شكله المتقعر، وهو ما

يدفع عدم اندراج حروف شجر اللسان مع المطبقة، وقد انتبه المرعشي كعادته لمثل هذه الدقائق،

فقال: «إن قلت: ينطبق الحنك الأعلى على وسط اللسان وينحصر الصوت بينهما في الجيم؛ فلم لم تُعدّ من المطبقة؟ قلت: استعلاء أقصى اللسان معتبر اصطلاحا في الإطباق كما عرفت»⁴².

والأصوات المطبقة أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. وما عداها فمنفتح.

ويوافق المحدثون رؤية علماء التجويد للإطباق. وتحدثوا عن الهيئة التي يأخذها اللسان حين الإطباق وهي

إطباق اللسان على الحنك الأعلى متخذاً شكلاً مقعراً كما يرجع إلى الراء قليلا⁴³، ولم تخف هيئة اللسان

عند إطباقه على علماء التجويد، فقد ذكره المرعشي بقوله: «إن اللسان يكون مقوساً عند النطق بالصوت

المطبق»⁴⁴. وكذلك يفهم من قول القسطلاني السابق. ويرى جون كانتينو أن معنى الإطباق والانفتاح بعيد

الوضوح عند العرب⁴⁵، وليس غريباً أن يقول هذا؛ لأنه لم يع أصلاً مفهومهما، بل لم يفرق بين الإطباق

والاستعلاء والتفخيم، يقول: «ولا يمكن التفريق بين التفخيم وبين الإطباق والاستعلاء»⁴⁶.

الصفير:

وحروفه ثلاثة: **الصاد والسين والزاي**، ومعظم علماء التجويد في تعريف هذه الصفة يذكرون علّة التسمية لا علّة الصفير، وعليه فقد جاءت معظم عبارات هؤلاء في تعريف الصفير على النحو الذي عرّفه الداني والقيسي في أحد الموضعين بخروج صوت يشبه الصفير عند إخراج أصوات الصفير⁴⁷. بالمقابل فإنّ منهم من بحث في حدّ الصفير عن العلّة الموجبة له، قال مكّي في موضع آخر عنه: «وحقيقة الصفير: أنّه اللفظ الذي يخرج بقوة مع الريح من طريف اللسان مما بين الثنايا، تسمع له حسّاً ظاهراً في السمع»⁴⁸. وقال ابن الطّحّان: «والصفير: حدة الصوت، كالصوت الخارج عن ضغط ثقب»⁴⁹. وقد وافق المحدثون ما ذهب إلى علماء التجويد من غير خلاف يذكر، ولم يزيدوا عن ذلك. ولأحمد مختار عمر عبارة في هذا واضحة جداً، يقول: «وسمّي صفيريّة؛ لقوّة الاحتكاك معها. والسبب في قوّة الاحتكاك هو أنّ نفس المقدار من الهواء (مع الثاء) يجب أن يمرّ (مع السين) خلال منفذ أضيق»⁵⁰.

القلقلة:

وتسمى اللقلقة أيضاً، وهي نتاج اجتماع الشدة والجر في الصوت حال سكونه، يؤتى بها ليسهل النطق بذلك الصوت، وحروفها مجموعة في قولهم: **قطب جد**، وسماها الداني بـ"الصويت"، قال: «ومن الحروف حروف مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقف عليها خرج معها من الفم صويت ونبا اللسان عن مواضعه، وهي خمسة أحرف، يجمعها قولك: جد بطق، القاف والجيم والطاء والdal والباء. وتسمى هذه الحروف حروف القلقلّة؛ لأنه إذا وقف عليها لم يستطع أن يوقف دون الصّويت»⁵¹. وقال عنها مكّي بن أبي طالب: «وإنما سميت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن وإرادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن»⁵². وأقرّ علماء التجويد بأنّ القلقلّة تُطلب لإتمام النطق بالصّوت المقلقل؛ لئلا يعدم. يقول ابن الطّحّان: «ولا يستطاع أن يوقف دونها مع طلب إظهار ذاته»⁵³. وذهب بعضهم إلى أنّ علّة تسمية القلقلّة هو تحرّك اللسان بها، وهو بعيد. فالباء لا دخل للسان فيها.

قلنا من قبل إنّ حروف القلقلة هي التي جمعت بين الجهر والشدة، أي حال سكونها ينحبس الصوت والتَّنَفَسُ وفق ما يقرّه ضابط الجهر والشدة عند علماء التجويد، وقد أخرجوا الهمزة من الأصوات المقلقلة وإن اجتمعت فيها الصفتان؛ لئلا يظهر ما يشبه التهوّع عند الوقف عليها⁵⁴. ولا خلاف في مفهوم القلقلة مع المحدثين، بل الخلاف واقع في عدّ الأصوات المقلقلة الجامعة لصفتي الشدة والجهر؛ لاختلاف ضابطهما عند كلا الفريقين⁵⁵.

الاستطالة:

وتخصّ صوت الضاد الفصيحة، والمقصود بالاستطالة عند أغلب علماء التجويد هو: اتساع المخرج من أول حافة اللسان مستطيلا حتى مخرج اللام. وأغفل أغلب المحدثين هذه الصفة، ولعل ذلك يرجع إلى تعدّد وجود صوت الضاد الفصيحة عند أكثر القراء والمجيدّين، وانعدامها في المنطوق اللهجي الحالي، فهي الآن في مناطق كثيرة من الجزائر والعاصمة مثلا تنطق دالا، وتنطق ظاء خالصة في مناطق أخرى.

3.2. منهج تصنيف الصفات عند علماء التجويد:

تعدّدت مناهج تصنيف صفات الأصوات اللغوية لدى علماء التجويد، فمنهم من نظر إليها من جانب وظيفتها الصوتية فانقسمت عنده الصفات ما بين صفات مميّزة وصفات محسّنة كالمرايدي الذي عقد لهذا فصلا وعنونه بالتصنيف آنف الذكر، يقول في انقسام الصفات إلى مميز ومحسّن: «فقد اتضح بهذا أنّ صفات الحروف قسمان: مميّز ومحسن. فسبحان من دقّت في كل شيء حكمته»⁵⁶. وتابعه الفضالي في الجواهر المضية⁵⁷.

والمميّز من الصّفات: الجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والإطباق، والانفتاح، والاستعلاء، والاستفال. وأما المحسّنة فمنها: القلقلة، والصفير، والتفخيم، والتفشي، والانحراف.

ومنهم من نظر إليها من حيث القوّة فجعلها قسمين: صفات قوة، وصفات ضعف. وهو الذي عليه مكّي في "الرعاية"، فكان يضع بُعيد كلّ صفة درجتها من حيث القوّة والضعف، والأمر نفسه عند ابن الجزري

في "التمهيد"، وبعض شراح الجزرية، منهم الأزهرّي في "الطرازات المعلّمة"، وأبي الفتح المزّي في "الفصول المؤيدة".

وصفات القوة: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والصغير، والقلقلة، والاستطالة، والتكرير، والتفشي.

وصفات الضعف: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، واللين.

وأكثر علماء التجويد يصنّفون الصّفات وفق مبدأ التضاد، فيقسّمونها إلى ما له ضد وما لا ضد له، كالداني في "التحديد"، والعطّار في "التمهيد"، والقاري في "المنح الفكرية". وهذا التصنيف هو الذي بنى عليه ابن الجزري أرجوزته المشهورة في التجويد.

والصّفات المتضادّة: الجهر وضده الهمس، الشدة وضدها الرخاوة، الإطباق وضده الانفتاح، الاستعلاء وضده الاستفال.

ومن الصّفات غير المتضادة: الرخاوة، والصّغير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتفشي، والاستطالة. غير أننا نجد من غالى في هذا التقسيم وجعلها كلها متضادة، وهو زين الدين السنهوري، فجعل للقلقلة ضدا وهي عادمة للقلقلة، وكذا الصغير والتكرير وغيرها.

إنّ المتمعن في تصنيفات علماء التجويد لصفات الأصوات يجدها متداخلة، ولذا لم يخل عملهم من مزاجية وتداخل فيما بين التصنيفات، إذ نجد من زواج بين المناهج، كالقيسي، حيث صنّفها وفق مبدأ التضاد وأعقب ذلك بتقسيمها إلى قوي وضعيف. والفضالي الذي بنى تصنيفه على المميز والحسن وكذا ما له ضد وما لا ضد له. وذلك راجع لاختلاف أسس التصنيف ومعايره.

ومما سبق يتضح أنّ علماءنا المجيدين عليهم رحمة الله قد صنّفوا الصفات إلى: مميزة ومحسنة - قوية وضعيفة - متضادة وغير متضادة. وبناء عليه فإنهم بنوا تصنيفاتهم وفق جانبين:

جانب الوظيفة الصوتية: كالمميزة والمحسنة.

الجانب النطقي والسمعي: كالقوية والضعيفة، والمتضادة وغير المتضادة.

وبالجُملة فإن محصّلة التصنيف لدى علماء التجويد مبنية على أساس وحيد هو "التقابل"، سواء كان ذلك التقابل تقابل تباين ومغايرة كالمميزة والمحسنّة، والمتضادة وغير المتضادة، أو تقابل تضاد كالقوية والضعيفة في تصنيفه العام، أو ما اندرج تحته من جهر وضده (الهمس)، وإطباق وضده (الانفتاح) وغيره.

4.2. الثنائية التقابلية "تنظير / تطبيق" عند علماء التجويد:

بُنيت كل مباحث صفات الأصوات عند علماء التجويد كما مرّ معنا وفق ثنائيات تقابلية، وهو منهج جارٍ عند علمائنا رحمّة الله عليهم، فالثنائيات حاضرة إجمالاً في مناهج دراستهم، حتى إنّ أصل التّقييد عندهم هو ثنائية: متكلم/مستمع⁵⁸. هذه التقابلية نجدها وبشدة في دراسة أصوات اللغة العربية من حيث المخرج والصفّات، وهي التي بنو على أساسها تقييدهم النظري الذي يضارع منهج التناظر في المنطق الرياضي، حيث ينطلقون من المسلّمات لتقرير الحقائق الصوتية. وبالمقابل نجدهم يدرسون الأصوات ويحلّلونها انطلاقاً من الواقع العملي التّطبيقي عند دراستهم لتلاوة القرآن وأحكام التجويد حال التّركيب. جعل علماء التجويد اختلاف الأصوات اللغوية عائداً لسببين: اختلاف المخارج، واختلاف الصفّات. فإن سقط أحد الشرطين ناب عنه الآخر في إقرار الاختلاف وإلا انعدم التباين بين الأصوات، يقول في ذلك مكّي القيسي: «وبما اجتمع للحروف صفتان وثلاث وأكثر، فالحروف تشترك في بعض الصفّات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفاً اتفقت في الصفّات والمخرج واحد؛ لأنّ ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظ واحد، فلا يفهم الخطاب منها»⁵⁹.

على ضوء هذا وما سبقه، وانطلاقاً من التنظير العلمي الرياضي فإنهم ينطلقون في تحليل الأصوات من أنه:

- لكلّ صوت لغوي مخرج معيّن.
- لكلّ صوت لغوي مجموعة من الصفّات.
- قد تشترك مجموعة من الأصوات اللغوية في مخرج واحد.
- قد تشترك مجموعة من الأصوات اللغوية في صفّات معينة.
- اتحاد المخرج والصفة يعني صوتاً لغوياً واحداً والعكس.

وعليه فإنّ المسلّمات التي انطلقوا منها في تحليلهم التنظيري هي تساوي الأصوات اللغوية المتحدة في المخرج إلى أن يقع الاختلاف بالصفّات التي تسمّى كما عرفنا من قبل بالصفّات التمييزية. فالطاء والذال والياء أصوات واحدة (متساوية) إلى أن تتباين بالصفات، وكذلك الطاء والذال والياء، أو الصاد والسين والزاي، وبالتالي فالتمثيل الرياضي لهذا يكون بوضع جملة المعادلات التالية:

$$ط = د = ت، ظ = ذ = ث، ص = س = ز.$$

$$\left. \begin{array}{l} ط = جهر + شدة (انفجار) + إطباق. \\ د = جهر + شدة (انفجار) + انفتاح. \\ ت = همس + شدة (انفجار) + انفتاح. \end{array} \right\} \begin{array}{l} ظ = جهر + رخاوة (احتكاك) + إطباق. \\ ذ = جهر + رخاوة (احتكاك) + انفتاح. \\ ث = همس + رخاوة (احتكاك) + انفتاح. \end{array}$$

$$\left. \begin{array}{l} ص = همس + رخاوة (احتكاك) + إطباق. \\ س = همس + رخاوة (احتكاك) + انفتاح. \\ ز = جهر + رخاوة (احتكاك) + انفتاح. \end{array} \right\}$$

وعلى ضوء هذا التحليل النظري أقام علماء التجويد تقابلاتهم الصوتية بين الأصوات، فقالوا: «ألا ترون بأنهم لا يأتون بالإطباق ولا استعلاء والجره واللو اتيفيا لطاء لكن انتاء؛ لأنهما في الشدة سواء، ولأنهما من مخرج واحد. وكذلك لولا الهمس والتسفل ولا انفتاح واللو اتيفيا لياء لكن انتاء».

كذلك لولا الإطباق ولا استعلاء اللذان في لطاء لكن انتاء؛ لأنهما في الجهر والشدة متساويان، ولأنهما من مخرج واحد. فالذال أقرب إلى اللطاء من اللياء، والمخرج للثلاثة الأحرف واحد»⁶⁰.

و بناء على هذا كرّروا كلام سيبويه:

«ولولا الإطباق لصارت اللطاء دالا، والصاد سينا، والطاء ذالا، ولخرجت الصاد من الكلام؛ لأنهم ليس شيء من موضعها غيرها»⁶¹.

هذا المنهج التقابلي النظري هو الذي حمل كثيرا من المحدثين على القول بتغير بعض أصوات العربية، بل واندثارها، كصوت الطاء مثلا الذي يرى المستشرقون ومن تابعهم من أكثر المحدثين العرب باندثاره تماما.

يقول برجستراسر: « ونطق الطاء العتيق قد انحوت لا شتاما »⁶². إذا فما يتلوه القراء كائنا عن كابر متواترا من أفواه المشايخ مشكوك فيه جملة وتفصيلا! فعلى أي أساس بني هذا الحكم؟ وما هو صوت الطاء الحقيقي؟ لقد بني حكمهم هذا على الاختلاف الحاصل في جهر الطاء أو همسها بين المتقدمين والمحدثين، وعلى قول سيبويه: ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا. وعلى ضوء هذه المقالة فصوت الطاء الحقيقي هو الضاد المصرية (دال مفخمة)⁶³.

إنّ النظر في وصف المتقدمين لأصوات العربية من خلال منهجهم النظري دون المنهج التطبيقي يوقع في المفارقات والتناقضات، مما حدا بكثير من المحدثين أن يحكموا على الطاء المنطوق بما تواتر بين علماء التجويد حاليا بالتغيير واندثار الأصل، وذلك لسببين: الأول: اختلاف الصوتين القديم والحديث من حيث الجهر والهمس. والثاني: وصف المتقدمين للطاء القديمة بأنها نظير الدال المفخمة. وما يشهد به الواقع الصوتي هو أنها نظير التاء.

لا إشكال في السبب الأول إن علمنا أنّ المحدد للهمس أو الجهر وضابطهما مختلف تماما بين الطائفتين مما أوقع اختلاف الوصف بالجهر أو الهمس لصوت الطاء. ولكن عن قولهم: "لولا الإطباق لصارت الطاء دالا"؛ فهنا يقع التصادم بين هذا النص وغيره من النصوص والواقع الأدائي الذي تناقله قراء القرآن آخريهم عن أولهم. أمّا عن قولهم: "لولا الإطباق لصارت الطاء دالا"؛ فلأنهم يبنون أحكامهم الصوتية في باب الصفات على الجانب النظري (تقابل الأصوات) كما ذكرنا آنفا، والنّاظر في جملة المعادلات يجد صحة ذلك القول - فالفارق الأقل هو بين الطاء والدال من حيث الإطباق وعدمه - كما يدرك لم جعلت الدال أقرب إلى الطاء من التاء إلى الطاء في قول مكي القيسي السابق ذكره.

لكنهم وفي المقابل يُقرّون حين التطبيق العملي بالقرب الصوتي الشديد بين الطاء والتاء من الطاء والدال كما سيأتي في تنبيهاتهم، ولذا كان التّعاور بين التاء والطاء كثيرا، وكان الإبدال واقعا بينهما حين القرب من صوت مطبق. ويتجلّى التطبيق العملي في جعل التاء أقرب إلى الطاء والعكس، ومن خلاله وقع الإجماع على إدغام الطاء الساكنة في التاء وبالعكس⁶⁴ في نحو: ﴿بَسَطْتُ﴾، ﴿هَمَّتْ طَائِفَتَانِ﴾. بخلاف

الدال مع الطاء أو العكس. كما أنه وانطلاقاً من التطبيق العملي نجدهم يحدّرون من تحوّل التاء طاء عند قربها من مطبق أو مفتّح، يقول الداني: « وإذا اجتمع مع حروف الإطباق في كلمة؛ فيلزم تعمل بيانه وتلخيصه من لفظة الطاء وإلا انقلب طاء »⁶⁵. في الوقت الذي يقع التحذير من تحوّل الدال الساكنة تاء عند مجاورتها الصوت المفخم المستعلي "القاف" في نحو: ﴿الودق﴾⁶⁶.

إنه من خلال هذه الثنائية نرى زوال الإبهام والتناقض بين النصوص والوقائع الصوتية لصوت الطاء، ويُعلم لم وصفت الطاء عندهم بأنها دال مطبقة وأنها في الوقت ذاته تاء مطبقة، ففي الأولى كان الحكم تنظيراً تقابلياً وفي الثانية تطبيقاً عملياً. وفي الأولى تكون الأحكام جامدة ثابتة فكل صوت له صفات مميزة ثابتة وفي الثانية تكون الأحكام متغيرة يحكمها تغيرات أعضاء النطق وحجرات الرنين، فبين الطاء والدال متغير واحد ثابت نظرياً وهو الإطباق ولذا قالوا: لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، وبين الطاء والتاء متغيران اثنان هما الإطباق والجهر⁶⁷، ولكن التاء أقرب تطبيقاً من الدال إلى الطاء؛ لأنّ انتقال اللسان من أعلى درجاته إطباقاً وتصدداً (في الطاء) إلى التسفل يجعل طرفه يندفع أكثر نحو الأمام؛ ليوضع عند التاء ويتجاوز مخرج الدال القريب منه. كما أنّ إدراك تأسيس قضايا التجاور الصوتي عند علماء التجويد كان وفق

(تنظير/تطبيق) هو الذي يكشف علّة ما يظهر من تعارض — بادي الأمر — في دراستهم تلك، والتي تجاذبها التياران التنظيري والتطبيقي، كما أنه كان سبباً رئيساً في الاضطراب الحاصل عند التحذير من

التغيرات الصوتية للأصوات حال التركيب وهم يقابلون صوتاً بآخر. فالداني مثلاً حدّر من تحوّل الدال الساكنة تاء إذا لم يُتعمّل جهراً⁶⁸ في كلمة: ﴿الودق﴾، وذلك للهمس الذي في التاء واشتراكهما معا في المخرج، وهذا الذي يصير إليه القارئ تطبيقاً إن لم يخلّص الحروف، لكن لو روعي التنظير وتقابل الأصوات لحذر من تحول الدال إلى طاء أو تقرب إليها؛ لما بين الطاء والقاف من الاستعلاء والجهر واشتراك الدال والطاء في المخرج والجهر فيعمل اللسان عملاً واحداً في التصعد. ومن جهة أخرى نجد البعد التنظيري حاضراً في حديثه عن التاء: « وكذا إن وقع قبله سين وبعده حرف مجهور؛ فينبغي أن يلخص ويبيّن ويمنع من الإطباق لئلا يصير طاء، كقوله تعالى: ﴿نستعين﴾، و﴿المستقيم﴾، و﴿فإن استطعت﴾، وأن لو استقاموا﴾، وما أشبهه »⁶⁹. وعن المثاليين الأخيرين فإن لم يحتز القارئ فإنّ تحول التاء طاء واقع؛ لمجاورة

الطاء في الأول، وللاستعلاء والجر الذي في القاف في الثاني. وهذا التحول يصدقه الواقع التطبيقي والتنظير العلمي، لكنّ البعد التنظيري غلب على الداني في المثالين الأولين. فالعين صوت في أقصى درجات التسفل بسبب الكسرة فمحال أن يكون محل الجذب وتصير بها التاء طاء؛ لأن اللسان يعمل في نسق واحد. ومثله مع القاف المكسورة التي لا يمكنها أن تؤثر فيما قبلها بل هي محلّ التأثير إن لم يخلص القارئ نطقها، ويصبح التأثير تقديميا لا رجوعيا. وما حمل الداني على هذا هو التقابل التنظيري بين الأصوات اللغوية لا مراعاة أحوال النطق وما هو أنسب للسان. ونجد مثله عند القرطبي حين حدّر من تحوّل الصاد الساكنة زايا عند مجاورتها الدال، وفي موضع آخر يحذر من تحول الدال طاء عند مجاورتها الصاد الساكنة، يقول عن الحالة الأولى: «وكذلك إذا سكنت أيضا قبل دال في مثل قوله: ﴿ومن أصدق﴾، و﴿تصدية﴾، و﴿فاصدع بما تؤمر﴾، أخلص إطباقها، وإلا صارت زايا؛ لأنّ الزاي أخت الصاد في الصغير، وأخت الدال في الجهر، فالدال تجذب الصاد إليها»⁷⁰. وعن الحالة الثانية يقول: «وكذلك الدال بعد الصاد الساكنة في مثل قوله تعالى: ﴿حتى يصدر الرعاء﴾، وقوله: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ متى لم تحفظ بالبيان انقلبت طاء؛ لمجاورتها إطباق الصاد»⁷¹. والملاحظ من أمثلة الحاليتين أنّهما واحدة حيث نجد:

- ورود الصاد ساكنة في كل ذلك.
- ورود الدال بعد الصاد الساكنة.
- ورود الدال متحركة.

فنجده في بادئ القول يحذر من تحول الصاد الساكنة زايا؛ لاتحادهما في المخرج والصغير والاتحاد الزاي مع الدال في صفة الجهر؛ ولأنّ الصاد ساكنة مما يجعلها عرضة للتغيير ويكون التأثير رجعيا. وهذا الذي يسبق إليه اللسان، وبإشمام الصاد صوت الزاي قرأ حمزة والكسائي من السبعة⁷² ونطقت بهذا العرب؛ ل يكون "عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"⁷³. ولكنه في الحالة الثانية ينبّه على تحول الدال طاء للإطباق الذي فيها وفي الصاد الساكنة وهذا بعيد؛ لتحرك الدال - والحركة حصن مانع - ولأنّ اللسان يسارع إلى الصاد لسكونها وضعفها أمام الدال لما في الثانية من جهر وشدة وتحرك. وإن وقع التحول في الصاد - وقد ثبت رواية ولغة - فمحال أن يتم وقوعه في الدال وإلا لنزع الحرفان التغيير

ولذهب أصل الكلمة لتصير (يزطر). ثم إنّ هذا التعارض الحاصل في قول القرطبي مرده التحليل التقابلي بين الصوتين وفق مبدأ التطبيق تارة والتنظير تارة أخرى، ولذا جعل يحذّر من تغير الصاد حين جعلها مرجع التقابل، ويحذر من تغير الدال إن كانت مرجع التقابل حيناً آخر. وههنا يتضح لنا أن دراسة الأصوات وصفاتها حال التركيب وما يعتريها من تغيير لا يمكن أن يخضع للتنظير مقابلة بين الأصوات فقط وإلا أوقعنا في التعارض مع الواقع الصوتي العملي كما رأينا مع القرطبي، أو كما مر معنا بين أصوات الطاء والتاء والدال، فالواقع التقابلي النظري يجعل الدال أقرب للطاء من التاء إلى الطاء وبالتالي فإن التغيير يكون أشد بين الدال والطاء ولكن الواقع العملي يجعل ذلك بين التاء والطاء، وهذا الذي أدركه المرعشي فقال متحدّثاً عن الطاء: «وليحذر عن إعطائها همساً؛ لئلا يكون بعد إزالة إطباقها وتفخيمها تاء مثناة فوقية، وحققها أن تكون بعد إزالة إطباقها وتفخيمها دالا مهملة كما سبق بيانه في الفرق بين الحروف المتشابهة»⁷⁴. وأدرك قبله مكّي حقيقة أنّ التنظير التقابلي لا يعطي الصورة العملية الحقيقية، فمبدأ القرب أو البعد ليس بناء على المقابلة الصوتية التي تجعل الضاد الفصيحة أبعد ما تكون من الطاء؛ لاختلاف المخرج وصفة الاستطالة، وتجعل العين أقرب من الحاء لاتحاد المخرج والاختلاف في الهمس فقط، والحق أنّ أشدّ الأصوات تشابهاً هي الضاد والطاء، وأن لا تشابه بين العين والحاء في السّمع أبداً. وإنما يكون مبدأ القرب والبعد بناء على المشابهة التي يفرضها الواقع الصوتي من خلال أعضاء النطق وآليات الإنتاج الصوتي، وهذا الذي حمل مكّي بن أبي طالب أن يتّخذ محور التغيير "ما هو أليق للسان عملاً" لا "ما هو أقرب تنظيراً" وذلك في قوله: «فاللسان يبادر إلى اللفظ بما قرب من الحرف، وما هو أليق به من غيره، ليعمل اللسان عملاً واحداً»⁷⁵.

3. الخاتمة:

إن ثنائية "تنظير/تطبيق" التي أقام عليها علماء التجويد جهودهم الصوتية في مباحث تجاور الأصوات اللغوية وتقابلاتها قد مكّنت من تفسير كثير من القضايا التي تظهر متناقضة بادئ الأمر مثل ما هو الحال بين أصوات الطاء والدال والتاء التي يظهر قرب الدال من الطاء تنظيراً والتاء من الطاء تطبيقاً، كما أزلت

الغموض والتعارض بين وصف علماء التجويد - واللغويين قبلهم - للأصوات حين مقابلتها ببعضها والواقع الأدائي، أو في تحذيراتهم حال تجاور الأصوات وتركيبها كما رأينا عند الداني وابن الجزري والقرطبي، وبهذه الثنائية أمكننا ردّ دعاوى التحول الصوتي بناء على الوصف النظري للطاء بأنها دال مفتحة والواقع التطبيقي الذي تعتبر فيه تاء مطبقة. وبعد كلّ هذا يتبين لنا أنّه:

- أقام علماء التجويد دراستهم الصوتية وفق مبدأي التنظير والتطبيق.
- يمكننا من خلال ثنائية تنظير/تطبيق إجلاء ما يبدو أنه تعارض في تحذيرات علماء التجويد، أو فيما يظهر لبعض الدارسين في باب تركيب الأصوات أنها تحذيرات خاطئة أو بعيدة الوقوع.
- تخضع الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد لمنهج التقابل.
- لم يخلّ الدرس الصوتي العربي عند علماء التجويد أو اللغويين من الفكر الرياضي، كيف لا وقد بنيت دراساتهم اللغوية عموماً على الفكر الرياضي كما بينه العلامة الحاج صالح رحمه الله.
- درس علماء التجويد الأصوات اللغوية بناء على التنظير الرياضي في مقابلة الأصوات ببعضها لبعض لمعرفة الفوارق الصوتية. كما درسوا الأصوات اللغوية من منطلق الأداء والواقع الصوتي تطبيقاً.
- إنه ومن خلال ثنائية تنظير/تطبيق أمكننا ردّ دعاوى تحول صوت الطاء، وتفسير قولهم: لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، بمقابل الواقع الصوتي ونصوص المتقدمين التي كانت متعارضة في ظاهرها.
- اعتنى علماء التجويد بما يتعلّق بمباحث تجاور الأصوات ودرسوا أحوالها حال التركيب.
- أدرك علماء التجويد فوائد الصفات، واستطاعوا تصنيفها وفق معايير متعددة، وهو ما ساعدهم في دراسة الأصوات أثناء تجاورها.

الهوامش:

- ¹ وهذا على الغالب، وإلا فالخلاف واقع هنا.
- ² ابن الجزري، مُجَدِّد بن مُجَدِّد: المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، ت: أيمن سويد، دار نور المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط4، 2006م، ص1. وتذكر الكتب أنه مذهب الخليل غير أن الناظر في مقدمة معجمه العين يرى عدد المخارج أقل.
- ³ أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني: التحديد في الإتيان والتجويد، ت: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2000م، ص102. أبو مُجَدِّد، القاسم بن فيزة الشاطبي: حرز الأمان ووجه التهاني، ت: أيمن سويد، دار نور المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط1، 2013م، ص114. أبو العلاء، الحسن بن أحمد الهمداني العطار: التمهيد في معرفة التجويد، ت: جمال الدين شرف ومجدي السيد، دار الصحابة للتراث، مصر، د ط، 2005م، ص247.
- ⁴ عصام الدين، أحمد بن مصطفى طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية، ت: مُجَدِّد سيدي مُجَدِّد الأمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، د ط، 1421هـ، ص87.
- ⁵ القاري، ملاّ علي: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ت: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرائية، سوريا، ط2، 2012م، ص96.
- ⁶ الداني: التحديد في الإتيان والتجويد، ص105.
- ⁷ أبو مُجَدِّد، مكّي بن أبي طالب القيسي: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ت: أحمد فريحات، دار عمار، الأردن، ط3، 1996م، ص115.
- ⁸ المرادي، الحسن بن قاسم: المفيد في شرح عمدة المجيد، ت: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، د ط، 2001م، ص68.
- ⁹ القسطلاني، أحمد بن مُجَدِّد: اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية، ت: عبد الرحيم الطرهوني، د ط، د ت، ص24.
- ¹⁰ طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية، ص87.
- ¹¹ المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص69.
- ¹² جاء في المطبوعة: والأخرى. (بفتح الهمزة والراء)، وهو تصحيف. والصواب ما أثبتناه بين المعقوفتين.

- ¹³ الفضالي، سيف الدين بن عطاء الله: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، ت: عزة معيني، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م، ص106-107.
- ¹⁴ أبو الفتح، جعفر بن إبراهيم السنهوري: الجامع المفيد في صناعة التجويد، ت: مولاى الطاهري، دار ابن حزم، لبنان، ط1، 2010م، ص156.
- ¹⁵ ينظر: مكى: الرعاية، ص115.
- ¹⁶ ينظر: الداني: التحديد، ص105.
- ¹⁷ الحمد، غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، الأردن، ط2، 2007م، ص197.
- ¹⁸ وقد ذكر الزائدة والأصلية مكى بن أبي طالب القيسي في جملة الصفات التي ذكرها، وقصد بالأولى حروف الزيادة وبالثانية الحروف الأصلية للكلم. ينظر: الرعاية، ص121.
- ¹⁹ قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص110.
- ²⁰ سبيويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م، 4/434.
- ²¹ المرجع نفسه، 4/434.
- ²² الداني: التحديد، ص105. شرح الخاقانية، ت: غازي العمري، دار الشعار، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، 2/525.
- ²³ الداني: التحديد، ص105.
- ²⁴ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م، ص20. كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2000م، ص136. محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، لبنان، د ط، د ت، ص136. ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط8، 1998م، ص78.
- ²⁵ وقد بسطنا القول أكثر في هذه المسألة في أطروحة الدكتوراه.
- ²⁶ ينظر: مكى: الرعاية، ص117. الداني: التحديد، ص105. القرطبي، عبد الوهاب بن محمد: الموضح في التجويد، ت: غانم قدوري، دار عمار، الأردن، ط1، 2000م، ص89.

- ²⁷ ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/434.
- ²⁸ ينظر: عبد الحميد زاهيد وعبد العزيز أيت بها: صفات الأصوات المتقابلة بين علم التجويد وعلم الأصوات، سلسلة الترجمة والمعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ع10، ط1، 2019م، ص11.
- ²⁹ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ط، 1990م، ص87.
- ³⁰ المرعشي، مُحمَّد بن أبي بكر: جهد المقل، ت: غانم قدوري، دار عمار، الأردن، ط2، 2008م، ص144.
- ³¹ ينظر: الداني: التحديد، ص106. ابن الجزري، مُحمَّد بن مُحمَّد: النشر في القراءات العشر، ت: مُحمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، لبنان، د ط، د ت، 202/1. المرعشي: جهد المقل، ص143.
- ³² ينظر: الهمداني: التمهيد، ص281، القرطبي: الموضح، ص89.
- ³³ عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، مصر، د ط، 1997م، ص352.
- ³⁴ حسام النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1980م، ص317.
- ³⁵ الداني: التحديد، ص107. وقد جعل بعض علماء التجويد أصل التسمية هو استعلاء الصوت بها وهذا بعيد.
- ³⁶ المرعشي: جهد المقل، ص151-152.
- ³⁷ ينظر: عبد العزيز الصبغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، سوريا، ط2، 2007م، ص148. عبد الحميد زاهيد وعبد العزيز أيت بها: صفات الأصوات المتقابلة بين علم التجويد وعلم الأصوات، ص17.
- ³⁸ شمس الدين، مُحمَّد بن مُحمَّد الأزهري: الطرازات المعلّمة في شرح المقدمة، ت: عبد الرحمن بدر، دار الصحابة للتراث، مصر، د ط، 2005م، ص54.
- ³⁹ المرجع نفسه، ص51.
- ⁴⁰ القسطلاني: اللآلئ السنية، ص360.
- ⁴¹ سيبويه: الكتاب، 4/436.
- ⁴² المرعشي: جهد المقل، ص153.

- ⁴³ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، 48.
- ⁴⁴ المرعشي: بيان جهد المقل، 18 ظ نقلا عن: قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 246.
- ⁴⁵ ينظر: جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، نشریات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، د ط، 1966م، ص 36.
- ⁴⁶ المرجع نفسه، ص 37.
- ⁴⁷ ينظر: الداني: التحديد، ص 107. مكي: الرعاية، ص 124. القرطبي: الموضح في التجويد، ص 97. القاري: المنح الفكرية، ص 106.
- ⁴⁸ مكي: الرعاية، ص 212.
- ⁴⁹ ابن الطحان، عبد العزيز بن علي السماقي: مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ت: صالح الضامن، مكتبة التابعين، جمهورية مصر، ط 1، 2007م، ص 47.
- ⁵⁰ مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 118.
- ⁵¹ الداني: التحديد، ص 109.
- ⁵² مكي: الرعاية، ص 124.
- ⁵³ ابن الطَّحَّان: مخارج الحروف وصفاتها، ص 96.
- ⁵⁴ ينظر: المرعشي: جهد المقل، ص 150.
- ⁵⁵ ينظر: السعران: علم اللغة، ص 160.
- ⁵⁶ المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص 69.
- ⁵⁷ ينظر: الفضالي: الجواهر المضية، ص 107.
- ⁵⁸ وهذا في كثير من أصول دراسة علماء التجويد والقراءة سواء في المباحث الصوتية أو في غيرها، كباب الروم والإشتمام، وباب الاستعاذة والبسملة، وباب الوقف والابتداء، حيث ثنائية متكلم/مستمع حاضرة وعليها تبنى الأحكام.
- ⁵⁹ مكي: الرعاية، ص 115.
- ⁶⁰ المرجع نفسه، ص 217.

⁶¹ سيبويه: الكتاب، 4/436.

⁶² برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط2،

1994م، ص16.

⁶³ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص62.

⁶⁴ ينظر: ابن الجزري: النشر، 2/19.

⁶⁵ الداني: التحديد، ص139.

⁶⁶ ينظر: المرجع نفسه، ص139.

⁶⁷ الجهر والهمس ههنا بمفهومها التراثي لا الحديث.

⁶⁸ المقصود بالجهر ههنا هو انجباس النفس.

⁶⁹ الداني: التحديد، ص140.

⁷⁰ القرطبي: الموضح، ص180.

⁷¹ المرجع نفسه، ص181.

⁷² ينظر: ابن الجزري: النشر، 2/250.

⁷³ سيبويه: الكتاب، 4/478.

⁷⁴ المرعشي: جهد المقل، ص302.

⁷⁵ مكّي: الرعاية، ص218.